المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

17/12/2014

نيابة التعليم بوزان وجمعية الحنان واللجنة الجهوية لحقوق الانسان في يوم دراسي حول التربية الدامجة

محمد حمضي

قالت النائبة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بوزان عزيزة الحشالفة « إن تجربة ادماج الأطفال في وضعية إعاقة بنيابة وزان لازالت جنينية وتعرف مجموعة من الصعوبات وتتطلب مجهودا كبيرا من اجل تعزيز ولوج هذه الفئة من الأطفال الى تعليم دامج يعتمد أساليب وتقنيات وأدوات علمية لتحديد الاحتياجات التربوية للأطفال في وضعية إعاقة وفقا للالتزامات الوطنية والمواثيق الدولية «واضافت السيدة الأولى على رأس قطاع التعليم بإقليم وزان خلال اليوم الدراسي المنظم يوم الخميس 11 دجنبر بشراكة بين نيابة وزارة التربية الوطنية وجمعية الحنان للتنمية وإدماج الأطفال في وضعية إعاقة ، واللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالشمال ، وبدعم من المجلس الإقليمي ، تحت شعار « التربية الدامجة ...أية مقاربة ! (أضافت) « إن دستور 2011 أكد في مادته 34 على التزام السلطات العمومية بوضع وتنفيذ سياسات لإعادة تاهيل الأشخاص الذين يعانون إعاقة جسدية حسية وحركية وذهنية وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها « .

هذه الفعالية التربوية \ الحقوقية التي تزامن تنظيمها مع تخليد المجتمع الدولي لليوم العالمي لحقوق الانسان ، وقبل أن يشرع المتدخلون في ملامسة الموضوع من زوايا عدة ، انطلقت بجلسة افتتاحية،تناول فيها الكلمة ، محمد أنوار البوكيلي مبعوث وزارة التربية الوطنية ، ومحمد حمضي عن اللجنة الجهوية لحقوق الانسان ، ونور الدين بنعلي عن جمعية الحنان ، كلمات ثمنت مبادرة الشركاء ، ودعت الى ضرورة تقاسم وتوثيق نتائج وتوصيات هذا اليوم الدراسي . العروض الخمسة التي تناولتها الجلستين حاولت ملامسة الموضوع في أبعاده المتنوعة. وهكذا محورت فاطمة المغاري الأستاذة بمركز مهن التربية والتكوين بتطوان عرضها حول « سيرورة نمو وادماج الأطفال في وضعية اعاقة ، أية مقاربة وأية بيداغوجيا «.أما المداخلة الثانية التي تقدم بها الأستاذ محمد أنوار البوكيلي المكلف بوزارة التربية الوطنية بتدبير ملف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة فقد جاءت تحت عنوان « مكانة الطفل في وضعية إعاقة في المنظومة التربوية « .أحمد العيداني عضو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالشمال، سلط الضوء في الأرضية التي تقدم بها على « دور المجلس الوطني لحقوق الانسان في حماية الأشخاص في وضعية إعاقة « . أما الدكتور عثمان احمياني فقد جاءت مداخلته تحت عنوان « ذوي الاحتياجات الخاصة والادماج بين المواثيق الدولية وما يفرزه الواقع « . من جهته تناول سليمان العمراني الفاعل المدني بجمعية حنان بتطوان موضوع « الانتقال من التربية الخاصة الى التربية الدامجة « . ولأن تجربة نيابة وزان في موضوع التربية الدامجة لازالت جنينية ، كما جاء ذلك على لسان النائبة الإقليمية، وللقفز على الصعوبات التي اعترضت تجارب سابقة واستفادة من تراكم هذه التجارب ، فقد تابع الحضور تجربة في الموضوع قدمها الفريق التربوي لمدرسة للا فاطمة بمدينة شفشاون . وقبل أن يسدل الستار على هذا اليوم الدراسي الهام الذي أغناه الطيف الذي تابع أشغاله بتدخلات ذات قيمة عالية ، تم التوقيع على اتفاقية شراكة تجمع بين نيابة وزارة التربية الوطنية بوزان، وجمعيتي حنان والبسمة اللتان تشتغلان على ملف الأطفال في وضعية اعاقة بوزان .

يذكر بأن هذا اليوم الدراسي الذي احتضن أشغاله مركز القرب الاجتماعي ، تابع فعالياته خلية الأطر الإدارية بنيابة التعليم التي تسهر على هذا الملف ، ونساء ورجال المراقبة التربوية بنفس النيابة ، ومديري ومديرات أزيد من 30 مؤسسة تعليمية بالإقليم بما فيها تلك الحاضنة لأقسام الدمج المدرسي، ونساء ورجال التعليم والمربيات الذين يسهرون على تعليم وتربية هذه الفئة من الأطفال، وقوس قزح من الجمعيات الحقوقية والمدنية، وجمعيات آباء وأمهات التلاميذ .

مجلس النواب يحيل مشروع «الإرهاب» على مجلس اليزمي

الرباط
خ.ع

صادقت لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب أول أمس بالإجماع على طلب تقدمت به فرق المعارضة يقضي بإحالة مشروع قانون على المجلس الوطني لحقوق الإنسان. ويتعلق الأمر بالمشروع الذي يقضي بتغيير وتتميم أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والمتضمن لعقوبات مشددة في حق المغاربة الذين يلتحقون ببؤر التوتر والحرب للمشاركة في القتال.

وعلمت «المساء» من مصدر مطلع أن رئيس مجلس النواب أحال طلب اللجنة على إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل تقديم رأيه في الموضوع، موضحا أن هذا الأخير لن يتأخر في تقديم رأيه حتى تتم المصادقة على مشروع القانون الذي يناقش حاليا بلجنة العدل والتشريع بمجلس النواب.

وكانت المعارضة قد أكدت في رسالة لها وجهتها إلى رئيس لجنة العدل والتشريع أنها تطلب إحالة مشروع القانون على مجلس اليزمي من أجل أن يقدم رأيه حول مضامين هذا التعديل ومدى احترامه لحقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في الدستور ومتعارف عليه دوليا.

وتأتي هذه الخطوة في إطار المادة 234 من النظام الداخلي لمجلس النواب، التي تنص على أنه «يمكن لرئيس المجلس بقرار من المكتب، وبناء على طلب من اللجنة الدائمة المعنية، أن يطلب من إحدى المؤسسات والهيئات المنصوص عليها في الباب الثاني عشر من الدستور إبداء الرأي بخصوص مضامين مشروع أو مقترح قانون وفقا للقوانين المنظمة للمؤسسات والهيئات المذكورة»، ومنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

■ عبد العلي حامي الدين ■

حقوق الإنسان.. قراءات متقاطعة

اللقاء الذي نظمه منتدى الكرامة لحقوق الإنسان حول: «حصيلة المغرب في مجال حقوق الإنسان: قراءات متقاطعة»، أبان عن وجود إمكانيات هائلة للحوار الهادئ والمسؤول بين الفاعل الرسمي، والفاعل المدني حول العديد من القضايا الشائكة.

هذا اللقاء عرف مشاركة كل من وزير العدل والحريات، والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوب الوزاري لحقوق الإنسان، الذين قاموا باستعراض واقع الحقوق والحريات في بلادنا انطلاقا من ثلاث زوايا أساسية:

1 ـ التشريعات الأخيرة ومدى توفرها على الضمانات الأساسية للحقوق والحريات.

2 ـ الممارسة الاتفاقية للمغرب ومدى التزام المملكة باحترام تعهداتها الدولية.

3 ـ دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية في تطوير واقع الحقوق والحريات في بلادنا.

كما عرف اللقاء مشاركة رؤساء أربع جمعيات حقوقية محترمة وهي: الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ومركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، وجمعية الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ظهر من خلال هذا النقاش المهم أن إمكانية التقييم الموضوعي والمتوازن متوفرة، بالنظر إلى النضج الذي أبان عنه جميع المشاركين.

ومن خلال الخلاصات الأولية يتضح بأن مسار تطوير حقوق الإنسان في بلادنا مرتبط إلى حد كبير بتطوير المسار الديمقراطي، ومن هنا تبرز مسؤولية الفاعل السياسي ودوره الحاسم في هذه المرحلة، غير أن تلازم المسارين يحتاج إلى مجهود جماعي تراكمي، كما يحتاج إلى تأهيل جماعي ينخرط فيه الجميع: دولة وأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

ظهر من خلال النقاش أن العديد من المستجدات التشريعية التي خضعت لمسار تشاوري مقدر، مثلت تقدما ملحوظا في مجال توفير الضمانات الأساسية لحماية الحقوق والحريات (مشروع المسطرة الجنائية على سبيل المثال وليس الحصر)، وهي تظل منفتحة على مقترحات المجتمع المدني للمزيد من التطوير والإغناء.

ظهر أيضا من خلال النقاش أن هناك تحسنا ملحوظا في الممارسة الاتفاقية للمغرب وتجاوبا مثمرا مع الآليات الدولية في مجال حقوق الإنسان، مع تسجيل الديناميكية الملحوظة في علاقة المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بالمجتمع المدني، دون إغفال الحاجة إلى المزيد من تنسيق الجهود بين مختلف المتدخلين في أفق سياسة عمومية مندمجة في مجال حقوق الإنسان، وهو ما يتطلع إليه الجميع من خلال الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما ظهر من خلال النقاش أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية يقوم بمجهود معتبر في مجال النهوض بحقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالدراسات والبحوث والآراء الاستشارية، مع تسجيل الحاجة إلى تطوير القانون المنظم للمجلس على ضوء المستجدات الدستورية، وعلى ضوء الملاحظات المسجلة حول تركيبة المجلس..

مع تثمين المشاركين لهذا التطور، اتفقوا على المفارقة الموجودة بين النصوص المتقدمة، والممارسة التي تسجل بعض التجاوزات غير المفهومة، والتي لازالت موجودة في الواقع، كما أن المنحنى الإيجابي وهو يتجه في خط تصاعدي تعترضه بعض الارتدادات من حين لآخر، (أوضاع السجون، منع التظاهر السلمي، منع الترخيص لبعض الجمعيات..).

إن منع أنشطة بعض الجمعيات الحقوقية مثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والعصبة المغربية لحقوق الإنسان لاعتبارات غير قانونية، تؤكد الحاجة الماسة إلى الحوار لنزع فتيل التوتر بين الدولة وبعض المكونات الأساسية للمجتمع المدني، والانتباه إلى أن المغرب اختار المسار الديمقراطي وهو خيار لا رجعة فيه.

وهو ما ينبغي أن يعيه الجميع..

تحت غطاء مروحية الدرك

سلطات وجدة «تهدم» خيام المهاجرين الأفارقة أياما قبل انتهاء مبادرة

■ وجدة عبد المجيد أمياي ■

أيام فقط تفصلنا عن انتهاء العملية الاستثنائية لتسوية وضعية المهاجرين غير النظاميين، التي أطلقتها السلطات مطلع السنة الجارية، المستمرة إلى غاية 31 دجنبر الجاري. ورغم أن التدخلات ضد المهاجرين تراجعت بشكل كبير إلى درجة أن بعضهم اعتقد أنها ذهبت من غير رجعة، قررت السلطات المحلية بمدينة وجدة، بعد زوال أول أمس، أن تكسر هذه «الهدنة» وتنهي المبادرة الاستثنائية، وذلك بعملية «هدم» واسعة لخيام المهاجرين الذين يتخذون من غابة سيدي معافة بالقرب من حي «الموساكين» ماوى لهم.

السلطات التي كانت مدعومة بالقوات العمومية (الدرك والقوات المساعدة)، أقدمت على إتلاف حوالي 30 خيمة، كان يقطنها مهاجرون ينحدر أغلبهم من نيجيريا. «في تمام الساعة الثانية والنصف بعد الزوال، حل بغابة سيدي معافة بعض المسؤولين من رجال السلطة، حيث أمهلوا المهاجرين 48 ساعة لمغادرة المكان وإخلاء الغابة التي تعرف أشغال إنجاز منتجع غابوي، وإنشاء مركز للترفيه حسب المسؤولين»، يقول حسن عماري، الناشط الحقوقي والباحث في شؤون الهجرة. عماري كشف أنه بعد إشعار المهاجرين بنصف ساعة «تحول الأمر إلى كابوس، حيث حلت بعين المكان ثلاث سيارات للقوات العمومية، وسيارات أخرى تحمل ترقيما يدل على أنها تابعة للإدارة، وأخرى تحمل ترقيما مدنيا، إذ طوقت المكان، وشرعت في إتلاف الخيام».

المتحدث نفسه كشف أيضا مشاركة هليكوبتر» تابعة للدرك الملكي في عملية إتلاف هذه الخيام. «العملية تمت تحت غطاء حوامة تحمل شارة الدرك الملكي، حيث حلقت لأزيد من 30 دقيقة على ارتفاع جد منخفض، وهو ما خلق ذهولا كبيرا وخوفا لدى المهاجرين، واستغربا كبيرا حتى عند المارة من المواطنين المغاربة»، يضيف عماري.

هذا، وخلفت العملية التي أقدمت عليها السلطات، بالإضافة إلى هدم الخيام، إتلاف مختلف الأغراض والأغطية والمواد الغذائية التي يستعملها المهاجرون. وحسب عماري، فإن حوالي 80 مهاجرا كان يقطن في هذا المخيم، بينهم 27 امرأة، اثنتان حاملتان، و11 طفلا، بينهم مهاجرون يحملون على بطاقة الإقامة أنهم اضطروا إلى البقاء في الغابة، نظرا لعوزهم، وعدم قدرتهم على كراء منازل في الأحياء المجاورة، وأشار المتحدث نفسه إلى أنه جرى تبليغ مختلف الجمعيات المتدخلة المهتمة بملف الهجرة، وحتى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

في أكبر عملية لهم..
800 مهاجر يحاولون اقتحام مليلية

في أكبر محاولة لهم خلال السنة الجارية، وكما كان متوقعا، نفذ، في صباح أول أمس، أكثر من 800 مهاجر من دول إفريقيا جنوب الصحراء 3 محاولات لاقتحام سياج مليلية

ووفق ما كشفه مصدر مطلع من المدينة المحتلة، فإن العملية الأولى قادها أكثر من 400 مهاجر بالقرب من الحي الصيني، فيما العملية الثانية قادها حوالي 200 مهاجر بالقرب من معبر فرخانة، فيما الثالثة قادها 200 آخرين بالمحاذاة من معبر بني أنصار.

ووفق المصدر نفسه، فإنه بالرغم من كبر المحاولة التي أقدم عليها المهاجرون، إلا أن القوات العمومية المغربية والاسبانية تمكنت من إفشالها، حيث استعانت القوات الإسبانية بمروحية لترصد تحركات المهاجرين، والتنسيق مع القوات الموجودة على الأرض، قصد مواجهة الموقف، ومنع المهاجرين من اقتحام السياج.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الاقتحام استعد له المهاجرون منذ أيام، إذ كشفت مصادر مطلعة في وقت سابق لـ«أخبار اليوم» أن المهاجرين يقومون بالاستعداد لهذا الاقتحام، بعدما أحجموا عن اقتحام السياج لما يقارب الشهر.

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

ترجمة الدستور المغربي إلى الأمازيغية

827915

بعد ترجمته إلى اللغة الأمازيغية وبحرفها «تيفيناغ» يكون الدستور المغربي أول دستور على صعيد شمال أفريقيا وجنوب الصحراء يترجم إلى هذه اللغة الأم.

فكرة ترجمة الدستور المغربي الجديد إلى الأمازيغية من اقتراح المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي كلف المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لانجاز هذا العمل الذي يندرج في سياق التعاون في المجال الحقوقي بين المؤوسستين.

وقد سبق لمنظمة «تامينوت» يوم ترأسها المناضل حسن إذ بلقاسم أن قامت بترجمة الوثيقة الدستورية للمغرب لسنة 1996 إلى الأمازيغية.

أحمد بوكوس عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية نوّه خلال ندوة نظمها المعهد مؤخرا حول «الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية» بالترجمة الجديدة للوثيقة الدستورية إلى الأمازيغية مبرزا أن الدستور المغربي الجديد « تامنضاوث» أول دستور يتبنى في ديباجته وفي فصوله الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية.

الترجمة التي لقيت ترحيبا في الأوساط الأمازيغية تواجهها مشكلة الأمية التي ينبغي أن تحارب بالأمازيغية لوضع حد لعدد من الممارسات السيئة في المجتمع الأمازيغي كزواج القاصرات والعنف الزوجي.

يشار إلى أن المنتظم الدولي اختار هذا العام شعار « حقوق الإنسان 365» للدلالة على أن الحقوق ليس ألواحا مقدسة بقدر ما أنها معيش يومي يلازم الأفراد في حياتهم.

على هامش الاحتفاء بالذكرى 66 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

8279/5

بوكوس: حماية الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية موكول للمؤسسات الدستورية

أكد احمد بوكوس، عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أن النهوض بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية، موكول للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتباره مؤسسة دستورية تتمتع بكامل الصلاحيات للترافع في هذا المجال، عكس مؤسسة المعهد التي ينظمها ظهير لا يخولها نفس الصلاحيات.

وأضاف، بوكوس، على هامش مائدة مستديرة، اقيمت بالمعهد بمناسبة حلول الذكرى 66 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن المعهد لم يعد عضوا بالصفة، بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان فالترافع مع هذه المؤسسة الآن يتم بشكل غير مباشر، لكن، وبشكل مباشر مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، وإن بشكل موسمي.

وأوضح، أن الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية صارت حقوقا كونية بحكم الدستور الجديد إن على مستوى الديباجة أو على مستوى الفصل الخامس، داعيا إلى دعم مقترحات المعهد بخصوص تفعيل القوانين العضوية الأمازيغية، وبما يضمن إشعاع الأمازيغية في كافة المجالات.

من جهته، أكد محجوب الهيبة، ممثل المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، أن التنسيق قائم بين المندوبية والمعهد في مجال حماية الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية مذكرا، بعدد من فصول الدستور وخاصة الفصل الخامس القاضي بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

وشدد على أن حماية الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية ينبغي أن تتم في إطار إعمالها في بعدها الكوني للقطع مع جميع أشكال الميز على اعتبار أن الأمازيغية ملك ورصيد مشترك لجميع المغاربة، داعيا إلى ربط هذه الحقوق ببافي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية.

وفي سياق آخر، أكد مصطفى جلوق، ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المجلس تلقى عددا من المقترحات سواء من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أو من المنظمات المدنية الأمازيغية بخصوص إعمال الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية، وقام بالترافع حول بعضها، كتلك التي تهم مسالة الأسماء الأمازيغية، ومراجعة المناهج الدراسية، وهو أيضا بصدد رفع مذكرة حول الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية.

واستعرض محمد أيت حمزة، مدير مركزي الدراسات التاريخية والانتربولوجية، في عرضه حول « التقطيع الجهوي بالمغرب: الحصيلة والآفاق»، أهم المراحل التي مر بها التقطيع الجهوي بالمغرب، بدء بالجهات التاريخية وصولا إلى التقطيع الجهوي الأخير، مشيرا إلى أن المعيار اللغوي والثقافي مهمان في التقطيع الجهوي، شرط أن يرافقهما إعداد للنخب وللموارد.

وصلة بالموضوع، ركز علي موريف، باحث بمركز الدراسات الأنتربولوجية بالمعهد، في عرضه حول « الحقوق اللغوية والثقافية بالمغرب: الحصيلة والآفاق»، على مراحل تنامي الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية، ودور المعهد وباقي التنظيمات الأمازيغية، في بلورة هذه الحقوق التي أعطها الدستور الجديد بعدا كونيا من خلال تنصيصه على رفع جميع أشكال الميز، كيفما كان مصدرها.

واستعرض، موريف، تقرير الخبيرة المستقلة الأممية، حول الحقوق اللغوية والثقافية، مذكرا أنها خصصت مكانة «مميزة» للحقوق الثقافية الأمازيغية، توزعت بين توصيات لتنفيذ مقتضيات دستورية، كالحق في التعليم والتكوين والتكوين المستمر، وضمان الحق في المشاركة الثقافية، وبتسريع تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

في جانب آخر، ركز، بلعيد بوريس، عضو المكتب الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، في عرضه حول « كونية حقوق الإنسان وإعمالها في ضوء دستور المملكة»، على الأبعاد الكونية لحقوق الإنسان من خلال باب الحق والحريات في الدستور الجديد الذي اقر سمو المواثيق الدولية على التشريعات الوطنية.

بوريس، أكد على ضرورة إشراك كل قوى المجتمع لتفعيل المقتضيات الدستورية وبالقطع مع جميع الأشكال الانتظارية والاتكالية، فالدستور وضع بشكل تشاركي وتمليكه ينبغي أن يتم بنفس الكيفية.

● بوومامي إبراهيم

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

وزان

دعم البرامج والأنشطة الخاصة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

32499/6

تم نهاية الاسبوع المنصرم بوزان توقيع اتفاقية شراكة بين نيابة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بإقليم وزان وجمعية البسمة للأطفال في وضعية إعاقة وجمعية الحنان للتنمية وإدماج الأطفال في وضعية إعاقة بهدف دعم برامج والأنشطة الخاصة ب»التربية الدامجة» .

وتأتي هذه الاتفاقية في إطار تخليد اليوم العالمي لحقوق الأطفال في وضعية إعاقة واليوم العالمي لحقوق الإنسان، وتشبيك الجهود لتوفير الشروط التربوية والبيداغوجية الملائمة بالنسبة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتم بهذه المناسبة تنظيم يوم دراسي في موضوع «التربية الدامجة أية مقاربة» ، الذي شاركت فيه فعاليات تربوية وجمعوية مهتمة بمجال حقوق الانسان وقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة ،الذي تناول عدة مواضيع تهم «مكانة الطفل في وضعية إعاقة داخل المنظومة التربوية «و»سيرورة نمو وإدماج الأطفال في وضعية إعاقة، أية مقاربة وأية بيداغوجيا « و»ذوي الاحتياجات الخاصة والإدماج بين المواثيق الدولية وما يفرزه الواقع «و»دور المجلس الوطني في حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»و»الانتقال من التربية الخاصة إلى التربية الدامجة «.

وكان الهدف من تنظيم اليوم الدراسي ،حسب بلاغ لنيابة وزارة التربية الوطنية باقليم وزان ،دعم كفايات الفاعلين التربويين في مجال التربية الدامجة ،وتقوية القدرات المهنية للمدرسات والمدرسين بأقسام الإدماج المدرسي والأقسام العادية ،والرفع من جودة العرض التربوي لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة من خلال مقاربات الاشتغال المعتمدة.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

4944/3

"الشبكة المغربية من أجل السكن اللائق" تدق ناقوس الخطر حول خطورة الدور الآيلة للسقوط و تطالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان برصد الإختلالات

■ أمال المنصوري

دقت "الشبكة المغربية من أجل السكن اللائق" ناقوس الخطر من جديد و حملت المسؤولية للحكومة الحالية بإعتبارها المدبرة للشأن العام و الواضعة للسياسات العمومية المتعلقة بالسكن و التعمير و" لا سيما و أننا أمام وضعية أصبحت تتكرر بإستمرار في غياب معالجة حقيقية تستدعي التدخل الذي يحفظ كرامة المتضررين و تمكينهم من سكن لائق بعيدا عن الحلول الظرفية".

كما أعلنت الشبكة رفضها للحلول الترقيعية التي تأجل فقد في عمر معالجة أزمة الدور الآيلة للسقوط؛ و تأكيدها على المعالجة الآنية و الناجعة لوضعية سكان الدور الآيلة للسقوط بالمدينة القديمة بالدارالبيضاء و بكل المدن المغربية المشابهة. كما طالبت مطالبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان برصد الاختلالات المتعلقة بالوضعية السكنية في المغرب و التعاطي مع هذه الظاهرة بكل جدية.

. كما كشفت الشبكة الخطر الدائم الناتج عن نوعية البنايات التي تدخل في إطار البنايات الآيلة للسقوط التي مازالت تحصد أرواح السكان الأبرياء. و انتقلت الشبكة المغربية من أجل السكن اللائق إلى عين المكان للبحث في الموضوع و قالت في بيان لها انه "تأكد لها بأن الوضعية السكنية بهذه المنطقة تستدعي المعالجة الآنية كما أنها حذرت من قبل في بياناتها و رسائلها إلى من يهمهم الأمر قبل وقوع في شهر يوليو الماضي في حي بوركون كارثة التي خلفت عدد من ضحايا و جرحى بعد انهيار ثلاثة عمارات، و الحالة هده فإن هده الظاهرة أبانت عن محدودية ايجاد الحلول الناجعة و الآنية لتفادي إزهاق المزيد من الأرواح و عدم أخد المسالة محمل الجد رغم تعالي مجموعة من الأصوات المنبهة بخطورة الأمر الذي يستوجب كما أسلفنا في البيان المتعلق بالفيضانات بالحزم اللازم و تعبئة الجميع من أجل انقاد أرواح السكان الدين مازالوا يقطنون في الدور الآيلة للسقوط ليس فقط في مدينة الدارالبيضاء بل في كل المدن الأخرى".

القلم

بوكوس يدعو مجلس اليزمي ومندوبية الهيبة إلى دعم مقترحات المعهد الملكي

المجلس الوطني لحقوق الإنسان بصدد إعداد مذكرة بشأن تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

23090/10

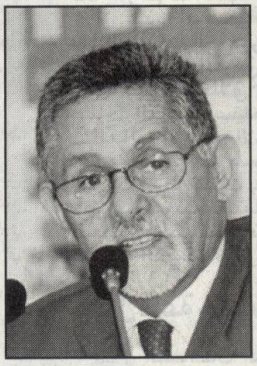

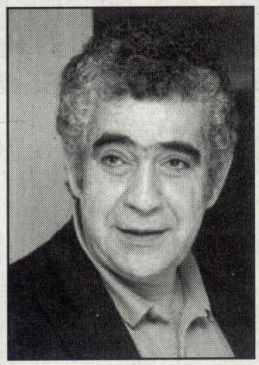

شكل موضوع «الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية في ضوء المرجعية الدستورية والمواثيق الدولية» محور ندوة نظمها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مساء أمس الأربعاء بالرباط.

وتهدف هذه الندوة الفكرية، التي نظمت بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان، إلى فتح النقاش حول الأسئلة المرتبطة بتفعيل مضامين دستور المملكة في مجال الحقوق اللغوية والثقافية في ضوء المرجعيات والآليات الدولية ذات الصلة.

وأبرز عميد المعهد أحمد بوكوس، في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة، أهمية ترسيم اللغة الأمازيغية في دستور المملكة، داعيا إلى التعجيل بإخراج القوانين التنظيمية والنصوص التطبيقية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

كما دعا الهيئات المعنية بحماية حقوق الإنسان، لاسيما المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، إلى دعم مقترحات المعهد، وكذا مقترحات النسيج الجمعوي ذات الصلة المطالبة بالمصادقة على النصوص التشريعية والقانونية المتعلقة بحقوق الإنسان في شموليتها وتكاملها والغير قابلة للتجزيء.

من جانبه، أبرز السيد المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، الأهمية التي تمثلها الأمازيغية كرصيد مشترك للمغاربة، داعيا إلى مواصلة الجهود من أجل النهوض بالأمازيغية، لغة وثقافة، ورفع التحديات المطروحة لاسيما في مجالات التعليم والإعلام.

وأضاف أن إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وترسيم اللغة الأمازيغية إلى جانب العربية في دستور المملكة يعكسان إرادة المغرب القوية في رد الاعتبار لهذه اللغة وتعزيز إشعاعها في مختلف مناحي الحياة.

من جهته، أكد مصطفى جلوق، ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الأهمية التي يوليها المجلس لموضوع النهوض بالحقوق اللغوية والثقافية، مضيفا أن المجلس بصدد إعداد مذكرة بشأن تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية مستندا في ذلك على مقترحات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والنسيج الجمعوي.

من جهة أخرى تم، بالمناسبة، استعراض الخطوط العريضة للرسالة التي وجهتها السيدة إيرينا بوكوفا، المديرة العامة لليونسكو، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، والتي اختارت هذه السنة تخليد هذه الذكرى تحت شعار «حقوق الإنسان 365».

وقد تم خلال هذه الندوة تقديم عروض تمحورت حول «كونية حقوق الانسان وإعمالها في ضوء دستور المملكة» و«الحقوق اللغوية والثقافية بالمغرب .. الحصيلة والآفاق» و«التقطيع الجهوي بالمغرب والحقوق الثقافية».

الوطن الآن
www.alwatan-press.info

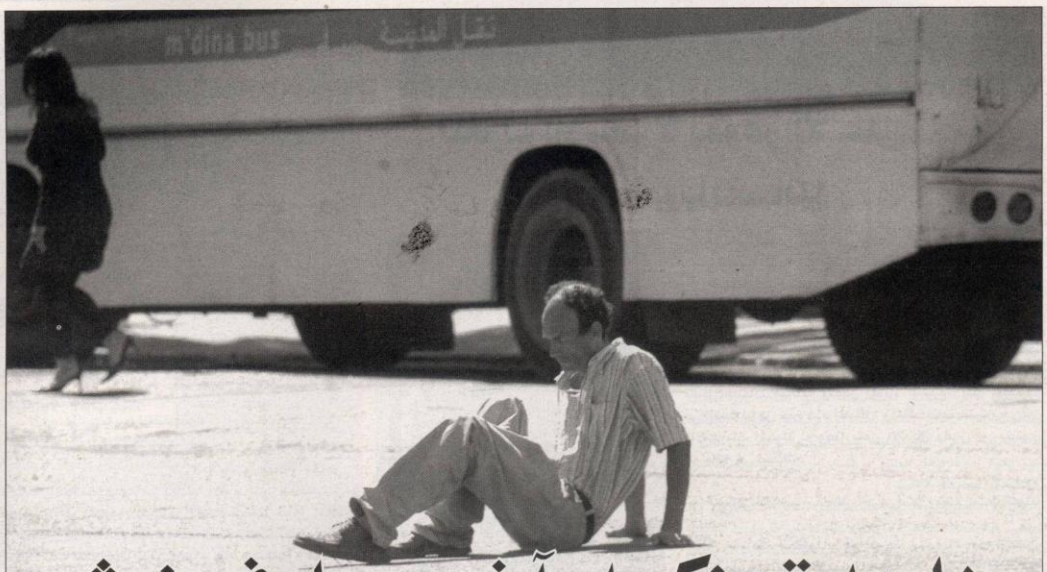

هل يدق بنكيران آخر مسمار في نعش المصحات العقلية؟

أعد الملف: هشام ناصر

أطلقت وزارة الصحة برنامج لتأهيل اساليب العناية الخاصة بالمصابين باضطرابات نفسية، وقد جعلت مسالة الصحة النفسية ضمن أولوياتها من خلال مخطط 2012 – 2016 والذي يتضمن 50 تدبيرا، وذلك بهدف الرفع من عدد الأطباء النفسيين والأطباء المتخصصين في الطب النفسي للأطفال وتعزيز تكوين الممرضين المتخصصين وإحداث معاهد لتكوين الأطباء العاميين والممرضين حول العلامات الجسدية والمؤشرات التي تدل على الإصابة بالاضطرابات النفسية، مع إحداث ثلاث مستشفيات جهوية متخصصة في الطب النفسي (اكادير والقنيطرة والقلعة) و10 خدمات في الطب النفسي متكاملة و4 وحدات للطب النفسي للأطفال (الدار البيضاء والرباط وفاس ومراكش).

وتمكين 150 الفا من المرضى النفسيين، سنويا، من مجانية الرعاية الصحية وزيادة خدمات الرعاية الأساسية بنسبة سنوية من 20 % ، بالإضافة إلى توسيع برنامج الحد من مخاطر تعاطي المخدرات للوصول إلى 8000 مدمن مستفيد من الخدمات في حدود 2016، من ضمنهم 2000 مستفيد من العلاج الاستبدالي.

وكانت دراسة أنجزها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الموضوع، قد دقت ناقوس الخطر إزاء وضع الصحة النفسية والعقلية في المغرب بفعل تقادم الإطار القانوني المنظم للمجال وعدم تنفيذه وغياب البنية التحتية وعدم تكافؤ التوزيع الجغرافي وغياب معايير السلامة والبنات المراقبة والخصاص المسجل في الموارد البشرية وسوء معاملة المرضى.

لماذا يتأخر وصول الأدوية إلى المؤسسات العمومية؟

حسب المختصين، فإن جميع الأدوية الموزعة في مؤسسات علاج الأمراض العقلية تقريبا تنتمي الى الأجيال القديمة، إذ لا تتوفر هذه المؤسسات على الأجيال الجديدة من العقاقير التي تسبب آثار جانبية أقل وتمنح فعالية أكثر، لكن بكلفة أكبر، الأمر الذي يضع الأطر الطبية في موقف حرج ويدفعهم إلى فقدان الثقة في مصداقية عملهم والأدوية التي يصفون. كما يتاخر وصول وتوزيع الأدوية الى المؤسسات، الأمر الذي يجعل الكثير من المراقبين يتساءلون: أين يبقى الدواء طوال مدة التاخر؟ ولماذا لا تصل أدوية عام 2013 إلا مع حلول 2014؟

ويشير المختصون إلى أنه وعلى الرغم من رصد ميزانية مهمة للأدوية (50 مليون درهم حاليا)، فإنه لا يستفيد منها كل المرضى النفسانيين. وبالتالي فالمشكل - حسب رأيهم - يكمن في وصول الأدوية للمرضى، إذ تعاني سلسلة توزيع الأدوية على المؤسسات من سوء تدبير تفرض تبني حكامة جيدة.

فالصحة العقلية في المغرب -حسب المراقبين- لاتحظى باعتبارها حقا إنسانيا بالمكانة اللائقة بها في السياسات العمومية، إذ لم تخصص وزارة الصحة سوى مبلغ هزيل لا يتعدى 750 مليون درهم للتكفل بالأمراض النفسية والعقلية، للفترة ما بين 2012 و2016، كما يعاني المغرب من خصاص حاد في عدد الأطباء النفسانيين والممرضين، ونقص في البنيات وعدم ملاءمتها من حيث التوزيع الجغرافي وغياب التخصصات في مجال الطب النفسي، كما يسجل سوء نوعية الخدمات الطبية لمستعملي الطب النفسي وقساوة الظروف التي يخضعون لها أثناء الإستشفاء، الى جانب عدم توفر الأجيال الجديدة من الأدوية التي تعتبر أكثر فعالية في العلاج وأقل تسببا في الآثار الجانبية.

صعوبة الوصول الى الخدمة الصحية تعزز -حسب المحللين- بعض الممارسات المتخلفة والتي لايستثنى منها -حسب الدراسات السوسيولوجية- حتى أصحاب المستوى التعليمي العالي وضمنهم مهندسون وصيادلة وتتراوح بين استخدام الطب التقليدي الشعبي، أو اللجوء إلى الشعوذة والتبرك بالأضرحة، من بينها ضريح «بويا عمرش الشهير، حيث تقدر التقارير الصحفية عدد الذين زاروا «بويا عمر» ولا يزالون محتجزين هناك بحوالى الف مريض.

الأمر الذي يفرض التبني العاجل لسياسة عمومية للصحة العقلية واضحة في أهدافها تنطلق من نقاش عمومي بمشاركة مختلف الأطراف المعنية بقضايا الصحة العقلية وتخصيص ميزانية محترمة خاصة بالتكفل بالأمراض النفسية والعقلية.

احتقار صناديق الضمان الاجتماعي وشركات التأمين للمصابين بأمراض نفسية

الضمان الاجتماعي
CNSS

يسجل المراقبون هزالة أو انعدام التعويض عن تكاليف علاج الأمراض العقلية من طرف صناديق الضمان الاجتماعي أو شركات التأمين، مما يكرس نظرة التمييز اللاإنساني تجاه المصابين بأمراض نفسية وعقلية.

ويتوفر المغرب على نحو 131 طبيبا للأمراض العقلية في القطاع الخاص ومصحة واحدة متخصصة في معالجة الإضطرابات العقلية.

هذه الأرقام المفجعة تكشف أن القطاع الخاص عاجز تماما عن تغطية القصور الذي يعاني منه القطاع العام مقابل تزايد الطلبات. كما يسجل المراقبون ارتفاع كلفة الاستشارة الطبية والاستشفاء والعلاجات وطول مدة العلاج في القطاع الخاص في غياب تشريع يقننه ويحدد تعريفته العلاجية.

عمر بطاس، طبيب وأستاذ باحث في الطب النفسي بالمستشفى الجامعي ابن رشد

المغرب للأسف لا يتوفر إلا على 320 طبيبا نفسانيا

592-8

○ ماهو تقييمك للبرنامج الذي أطلقته الحكومة من أجل تأهيل أساليب العناية الخاصة بالمصابين باضطرابات مختلفة؟

● أعتقد أن المشكل لا يكمن في البرنامج، بل يرتبط بمدى سرعة تنفيذه والذي يهم في جزء كبير منه الإمكانات المخولة له من أجل التنفيذ وفق ما تم تصوره. مع الإشارة الى ان البرنامج في حد ذاته لايمكنه أن يحل مختلف الإشكاليات التي تتخبط فيها مؤسسات الصحة النفسية والعقلية بالمغرب وعلى رأسها مشكل البنيات التحتية ونقص الموارد البشرية، لكنه سيساهم في التخفيف من حدة هذه المشاكل، وأعتقد تنفيذ البرنامج رهين بالإمكانيات المخولة له وهنا يكمن الإشكال وليس في محتوى البرنامج في حد ذاته.

○ ماهي أبرز الصعوبات التي تعترض إصلاح قطاع الصحة النفسية والعقلية؟

● أبرز هذه الصعوبات هو أنه منذ سنوات لم يتم الإهتمام بهذا الجانب، حيث تم الإهتمام بالصحة العضوية الذي أعطيت له الأولوية في برامج مختلف الحكومات المتعاقبة بالمقابل تم تغييب الصحة النفسية والعقلية، والذي لم يكن مستهدفا ، مما أثار اهتمام الكثيرين، الآن هناك اهتمام، علما أن هناك عدة دراسات تظهر بأن لا يمكن المراهنة على الصحة العضوية بدون الإهتمام بالصحة النفسية حتى وإن أنجزنا برامج للصحة النفسية. فمع الأسف المرضى النفسانيون يعانون من نوع من الوصم والتمييز اللاإنساني، إذ لم يسبق لهم أن كانوا حاضرين ضمن أولويات البرامج الصحية في السابق، وماهو إيجابي الآن هو ان الصحة النفسية أصبحت ضمن أولويات البرامج المسطرة، وقد كان تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الصحة النفسية جد محفز في هذا الإطار وكان له تأثير ضاغط ساهم في إعادة الإهتمام الى الصحة النفسية مع الحكومة الحالية بشكل كبير ، وكما أكد التقرير فالمغرب يعاني من غياب سياسة صحية في هذا المجال، ولما نقول غياب سياسة صحية فإننا نستحضر غياب البنيات التحتية والإمكانيات المادية والبشرية وكلها عوامل أدت الى الأزمة التي تتخبط فيها الصحة النفسية في المغرب.

○ أعلنت وزارة الصحة عن برنامج لتكوين 30 طبيبا نفسيا و185 ممرضا وممرضة سنويا، فهل تم احترام هذا التعهد؟

● هناك مجهود كبير يبذل في عهد الحكومة الحالية سواء من حيث الأولوية، أو من خلال تسطير برنامج يهم النهوض بالصحة النفسية، بالإضافة إلى إعادة النظر في القانون المنظم الصادر بتاريخ 30 أبريل 1959 الخاص بـ «الوقاية من الأمراض العقلية ومعالجتها وحماية المرضى المصابين بها»، لكن رغم الجهود المبذولة في جانب تكوين أطر الصحة النفسية مازال هناك نقص كبير في جميع القطاعات: القطاع الجامعي، القطاع العمومي، القطاع الخاص، القطاع العسكري. فالمغرب للأسف لا يتوفر إلا على 320 طبيبا نفسانيا، وأعتقد أن برنامج تكوين أطر الصحة النفسية الذي أطلقته وزارة الصحة لن يحل المشكل ظرف ستة أشهر أو سنتين، لكن هناك مجهود نلاحظه في القطاع العمومي.

في المجال الذي أشتغل فيه وهو القطاع الجامعي بالدار البيضاء، نسجل وجود نقص في ما يخص مجال الأمراض العقلية للأطفال والمراهقين، في بلد تمثل فيه الفئة العمرية التي يقل سنها عن 18 سنة نصف الساكنة تقريبا، ونظرا لتفشي الاضطرابات العقلية الخاصة بالطفولة والمراهقة، فإنه أصبح لزاما الإعتناء بهذه الفئة، كما نسجل نقصا في المعالجين النفسانيين والمساعدين الإجتماعيين والمربين.. فهناك عدة تخصصات دورها كبير في المجال النفسي والإجتماعي، وحضورها مهم في سلسلة المعالجة النفسية، هناك مجهود يبذل على صعيد تكوين الأطباء المتخصصين وتكوين الممرضين لكن في باقي المجالات لست أدري إن كان هناك مجهود يبذل يهم جانب التكوين.

المغرب بحاجة إلى 7000 طبيب نفساني على الأقل

لا يتوفر المغرب إلا على 273 طبيبا متخصصا في الأمراض النفسية والعقلية، وهم موزعون بشكل غير متوازن على مؤسسات الأمراض العقلية في البلاد. وهو رقم جد بعيد عن المعايير الدولية، إذ تتوفر فرنسا مثلا التي يبلغ تعداد ساكنتها أزيد من 60 مليون (ضعف عدد سكان المغرب) على 13.000 طبيب نفساني. هكذا فالمغرب بحاجة إلى 7000 طبيب نفساني على الأقل تبعا لمعيار عدد السكان.

وحسب أرقام وزارة الصحة، فإن 35.5 في المائة من هؤلاء الأطباء يعملون في المركزين الاستشفائيين الجامعيين في الدار البيضاء والرباط لوحدهما، حيث يشتغل 35 طبيبا مختصا في الأمراض العقلية في الدار البيضاء و26 في الرباط، أي ما مجموعه 61 طبيبا.

ويعمل ثمانية أطباء في المركز الإستشفائي الجامعي في فاس وتسعة في المركز الإستشفائي الجامعي في مراكش، بينما لا يتعدى عدد الأطباء في مدينة من حجم مكناس (985000) ثلاثة أطباء، وهو ما يمثل طبيبا لكل 300.000 نسمة. ويزداد الوضع سوءا في مدن أخرى من المملكة، إذا علمنا أن الناظور مثلا لا تتوفر إلا على طبيبين في الأمراض العقلية، في حين لا تتوفر كل من أسفي (300.000) والعيون (185000) وبني ملال (170.000) إلا على طبيب واحد، وهو ما يعد عائقا كبيرا بالنسبة لمؤسسة استشفائية للأمراض العقلية، تنجم عنه مشاكل كثيرة في ما يخص تدبير الحراسة والمداومة وضرورة التشاور مع أطباء آخرين في بعض الحالات.

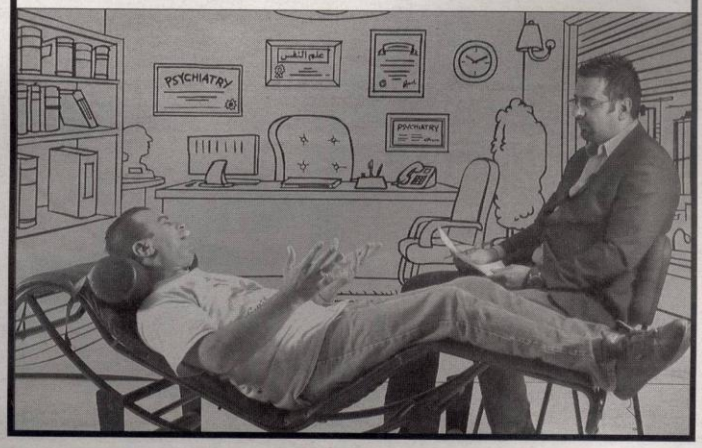

الوطن الآن

نورالدين هرامي، انتروبولوجي، رئيس شعبة علم الاجتماع، جامعة مولاي اسماعيل بمكناس

الكثير من المرضى النفسانيين من مستوى تعليمي عال يلجؤون إلى الطب التقليدي

في نظرك لماذا تفضل بعض الأوساط في المجتمع المغربي التعاطي للطب التقليدي لعلاج حالات نفسية أو عقلية بدل اللجوء الى عيادات الأطباء النفسانيين أو مستشفيات الأمراض النفسية والعقلية ؟

● من الصعب الجزم هكذا بان المرضى أو عائلاتهم يفضلون الطب التقليدي على الطب النفسي. ما تسمونه «الطب التقليدي» ليس سوى خيار ضمن خيارات أخرى في السياق المغربي من أجل علاج المعاناة النفسية والعقلية. فجميع المجتمعات والثقافات – وضمنها البلدان جد المتقدمة – تعرف تعدد انظمة علاج المرض، تبدأ من «التقليدي» إلى «الحديث»، ومن «السحري-الديني» إلى «الوضعي»، أي الطب العلمي كما هو معروف على المستوى العالمي. وكل طريقة تستند على تمثل معين لعوامل الإضطراب والتدابير العلاجية الممكنة.

حسب الطب النفسي «الحديث»، ينبغي البحث عن اسباب الاضطراب لدى المريض نفسه، بينما ترجع بعض الأنظمة الثقافية هذا الإضطراب إلى «الآخر» (وليس للمريض). وهذا «الآخر» يمكن أن يكون وكيلا خارقا (الله، الجن) أو طبيعيا («عين الحسود، السحر» وهما فعلان مرتبطان بالبشر).

والمثير سوسيولوجيا في هذه التمثل الثاني للإضطراب (أو المرض)، أنه يبرئ «المريض» من أي مسؤولية في ما يحدث له. فاذا كان «المريض» من وجهة نظر الطب النفسي الحديث يعاني من ذهان معين، فهو فقط «مسكون» مثلا بالنسبة للنظام الثقافي المحلي لتفسير الإضطراب.

إذن، ما يحدث «للمريض» يمكن أن يحدث لأي كان. فالجميع – حسب هذا الرأي – قد يصبح ضحية لعمل ساحر أو مس من الجن. وهذا التمثل يحد من الإنعكاسات الاجتماعية السلبية للاضطراب ويمكن من إبقاء روابط مع «المريض» وإدماجه داخل الجماعة. في حين، قد تؤدي تمثلات الطب النفسي الى إقصاء أو استبعاد المريض. هذه المقارنة لأنظمة علاج الإضطراب العقلي والنفسي ربما تفسر النجاح الاجتماعي للطرق التي توصف بالتقليدية.

اللجوء إلى الطب التقليدي هو خيار يطرح على المريض خلال المسار العلاجي. وهذا اللجوء يمكن تفسيره بسهولة الولوج الى المؤسسات التابعة للطب التقليدي (الفقيه، العطار..)، وهي سهولة تجد تفسيرها في عامل القرب الإجتماعي والجغرافي لهذه المؤسسات وكذا ضعف ثقافة الطب النفسي في مجتمعنا. لكن اللجوء إلى الطب التقليدي قد يكون الدافع إليه أيضا عوامل إقتصادية مرتبطة بالقدرة الشرائية للمرضى في سياق يتسم بضعف التغطية الإجتماعية أو التأمين على المرض.

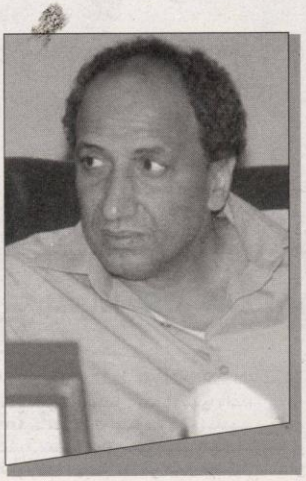

وقد يقوم «المريض» بتجريب كل إمكانيات التكفل بالمعاناة التي يقدمها المجتمع، بمعنى زيارة «الفقيهش، «الشوافة»، «الطبيب النفساني» وغيرهم.

حسب دراسة أنجزت في 2012 بـ «مركز بيو للأبحاث»، من قبل مجموعة من الخبراء الأميركيين، فإن 86% من سكان المغربّ مازالوا يؤمنون بالأرواح، الخيرة والشريرة على حد سواء، وهو ما يعني إرجاع الكثير من الحالات المرضية إلى المس أو ما شابه ذلك، ماهي سبل التغلب على هذه الإشكالات المطروحة ؟

● الاعتقاد بوجود الأرواح وكائنات خفية هي خاصية إنسانية كونية. والتطور العلمي والتكنولوجي لم يقض أبدا على هذه المعتقدات التي تظل نشطة، والتي يمكن أن تختفي (ظاهريا) ثم تطفو من جديد على السطح. ومن الخطأ القول بوجود هذه المعتقدات في المجتمعات المتخلفة فقط أو داخل الأوساط الإجتماعية غير المتعلمة.

كما أشرت، اللجوء إلى السحرة وطاردي الأرواح الشريرة مثلا موجود أيضا في البلدان المتقدمة. إن الكثير من الأنثربولوجيين بحثوا هذه الظواهر بفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى متقدمة. وقد سبق لي أن قمت بدراسة رفقة بعض الزملاء تتعلق بضريح سيدي علي بالقرب من مكناس، ويمكنني القول إن ضمن مستعملي نظام العلاج «التقليدي» (الأضرحة، الشوافة، الفقيه...)، نجد الكثير من الأفراد من مستوى تعليمي عال (مهندسين، صيادلة..). الآن، هل استشارة وكلاء «الطب المحلي» (بمعنى النظام «التقليدي») مفيد أم لا؟ لست أدري، وهذا يفوق قدراتي العلمية ووضعي الاعتباري كملاحظ – محلل.

كل ما يمكنني قوله إن هناك تيارا داخل الطب النفسي، وهو تيار انبثق من الانفتاح على الأنثربولوجيا (ممثل من طرف بعض الأسماء العلمية مثل G. Devereux وTobie Nathan)) يرى أن التكفل الطب-نفسي بالمريض لابد أن يعتبر نماذج تمثل وعلاج الإضطراب الخاصة بثقافة «المريض». يسمى هذا النهج «ethnopsychiatrie»، وهو يدعو إلى تمازج الطرق الطب-نفسية العالمية (الطب الوضعي) والمحلية (الثقافي). ففي سنوات 1990 نجح Tobie Nathan في إنشاء عيادة داخل مستشفى عمومي بفرنسا تدمج في العلاج أساليب مستوحاة من ثقافة المريض إلى جانب الطب النفسي. وهكذا شرع «أطباء شعبيون آفارقة» (marabouts) و«فقهة» مغاربيون في التدخل إلى جانب الطبيب النفسي داخل مستشفى عمومي بباريس.

العالم يخسر مليار شخص سنويا بسبب الإضطرابات النفسية

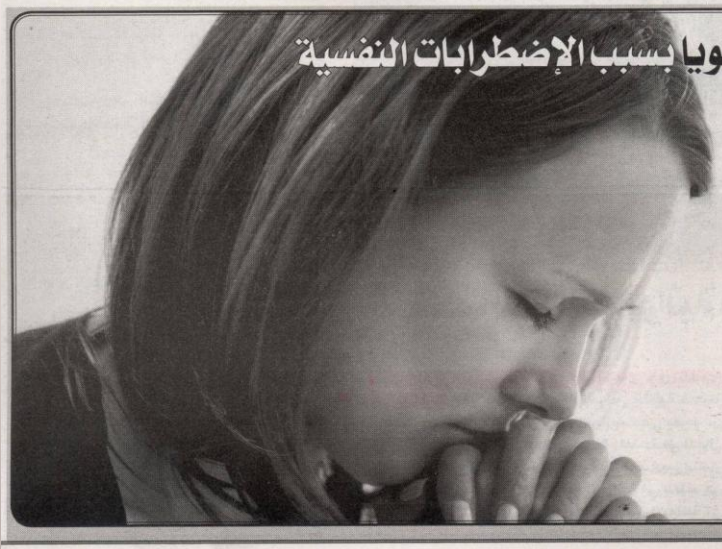

أثبتت الدراسات الحديثة أن الاضطرابات النفسية من أكثر الأسباب تكلفة في الخسائر الاقتصادية نتيجة أعباء الأمراض في جميع أنحاء العالم وهي النسبة الأكبر متجاوزة أمراض القلب والسكر والإيدز، ويتوقع أن ترتفع النسبة لتصل إلى 16.5% بحلول عام 2020، باعتبار أن 450 مليون شخص في العالم يعانون من اضطرابات نفسية وعقلية منهم 154 مليونا مصابون بالاكتئاب، و250 مليونا مصابون بالانفصام و91 مليونا مدمنو كحول ويخسر العالم سنويا حوالى مليار شخص. بالمقابل تتحدث الدراسات عن معاناة المرضى النفسيين من الإقصاء المجتمعي والذي يؤثر في نجاح مخرجات العملية العلاجية، حيث أشارت دراسة بريطانية الى الوصمة النفسية في المؤسسات الصحية والتي بلغ عدد العينة فيها 757 مريضا نفسيا، وأوضحت أن هناك 47 % منهم اشتكوا من وجود تمييز من الأطباء العموميين وأن 32 % من العينة وجدوا تمييزا داخل المؤسسات التي تقدم الخدمات النفسية. وتوصي منظمة الصحة العالمية باهمية تعزيز الصحة النفسية من خلال اتخاذ إجراءات تسعى إلى تهيئة ظروف العيش والبيئات المناسبة لدعم الصحة النفسية وتمكين الناس من اعتماد أنماط حياة صحية والحفاظ عليها.

الوطن الآن
www.alwatan-press.info

إهمال الاضطرابات النفسية للأطفال والمراهقين

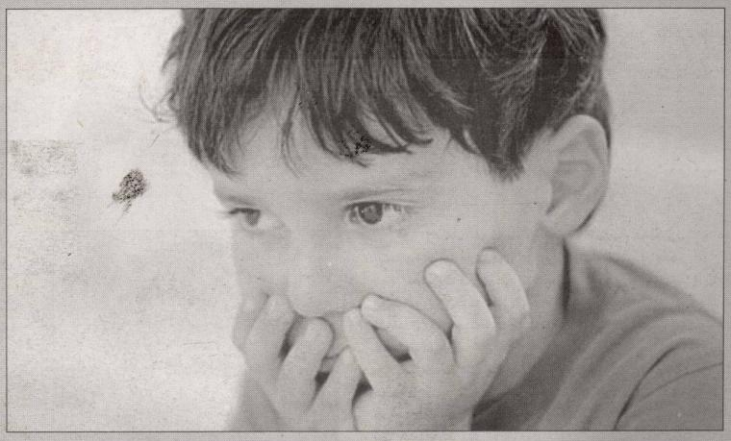

غالبا ما يتم إهمال وتجاهل الاضطرابات النفسية والسلوكية التي تحدث خلال مرحلة الطفولة والمراهقة، رغم أنها قد تعيق نمو الفرد، حيث يمكن أن يكون لغياب العناية والرعاية الصحية في هذا السن عواقب مرضية واجتماعية وكلفة اقتصادية مهمة.

طب الأطفال النفسي، تخصص حديث العهد في المغرب، فالأطباء المختصون والمؤسسات المتخصصة في هذا المجال لاتزال عملة نادرة، رغم إحداث مصلحة خاصة بالأمراض العقلية للأطفال بالمركز الإستشفائي الجامعي بالدار البيضاء، ومصلحة مماثلة بمستشفى الرازي بسلا ووجود مصلحة للإستشارات الطبية للمراهقين بحي أكدال بالرباط.

المغرب يعاني من نقص حاد في المصالح الخاصة بطب الأمراض العقلية للأطفال والمراهقين في بلد تمثل فيه الفئة العمرية التي يقل سنها عن 18 سنة نصف الساكنة تقريبا، ونظرا لإنتشار الإضطرابات العقلية الخاصة بالطفولة والمراهقة، فإن الحاجة أضحت ماسة لإيلاء اهتمام خاص بالطب النفسي للأطفال والمراهقين.

توزيع جغرافي غير متكافئ لمؤسسات علاج الأمراض العقلية

حسب بيانات وزارة الصحة، فإن الطاقة الإيوائية لمجموع مؤسسات علاج الأمراض العقلية لا تتعدى سريرا واحدا.

ويتوفر المغرب على 27 مؤسسة عمومية متخصصة في علاج الأمراض العقلية، بعضها مغلق حاليا بسبب أشغال التوسعة أو إعادة البناء أو إعادة الهيكلة، كما هو الحال بالنسبة لمستشفى وجدة وتازة اللذين يقعان للمفارقة في نفس المنطقة، وتظهر المعطيات الآتية التوزيع الجغرافي غير المتكافئ لهذه المؤسسات، إذ تتمركز أهم المؤسسات من حيث الموارد البشرية ووسائل العلاج والطاقة الإيوائية وجودة الخدمات في محور الدار البيضاء، الرباط، مراكش. وعلى العكس من ذلك، تفتقر مثلا المناطق الشرقية والجنوبية كثيرا إلى بنيات تحتية خاصة بمعالجة الأمراض العقلية، حيث لا تتوفران إلا على مستشفى واحد في كل من الحسيمة والعيون على التوالي، كما جاء في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى جانب حجم الخصاص الحاد في ما يخص الطب النفسي للأطفال، إذ لا يتوفر المغرب، ويا للحسرة، إلا على مصلحة يتيمة للطب النفسي للأطفال تابعة للمركز الإستشفائي الجامعي للدار البيضاء.

جغرافية المستشفيات العقلية

- 16 مستشفى عمومي يتوفر على مصلحة لطب الأمراض العقلية بكل من خريبكة والجديدة وأسفي وسيدي قاسم والدار البيضاء- الفداء والمحمدية والعيون والراشدية وإفران ومكناس وإنزكان وورزازات وتارودانت وبني ملال والحسيمة

- 6 مستشفيات متخصصة في علاج الأمراض العقلية في كل من برشيد وتيط مليل ومراكش- المدينة ووجدة وطنجة وتطوان

- 3 مستشفيات للأمراض العقلية تابعة لمراكز استشفائية جامعية في سلا وفاس ومراكش

- مصلحة للأمراض العقلية تابعة للمركز الإستشفائي الجامعي للدار البيضاء

- مصلحة للطب النفسي للأطفال تابعة للمركز الإستشفائي الجامعي للدار البيضاء

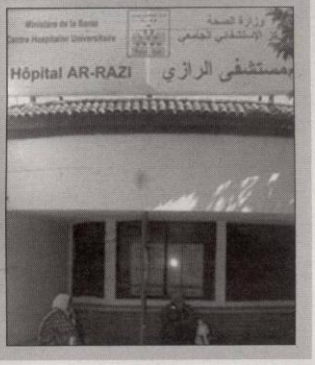

أكثر من 200 ألف شخص يعانون من الفصام

تشير نتائج المسح الوطني للسكان الذين تتراوح أعمارهم 15 سنة فما فوق (2003-2006) أن 26.5 في المائة من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم 15 سنة فما فوق يعانون من الاكتئاب، وأكثر من 200 ألف شخص من أمراض الفصام. ويمثل الإدمان على الكحول 1.4 في المائة، (حوالي 300 ألف مواطن)، والإدمان على المخدرات 2.8 في المائة (600 ألف شخص).

ضعف الطاقة الإيوائية بالمقارنة مع تعداد السكان

حسب تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الصحة العقلية بالمغرب، فإن الطاقة الإيوائية للمرافق القائمة ضعيفة جدا بالمقارنة مع عدد السكان والحالة الوبائية، وهي بعيدة عن احتياجات ومطالب الساكنة والمعايير الدولية المعتمدة في المجال. وبدلا من زيادة الطاقة الإيوائية لهذه المرافق، خاصة مع انتشار الأمراض العقلية، يسجل تراجع الطاقة الإيوائية في العديد من الجهات، فمثلا مستشفى برشيد الذي كانت طاقته الإيوائية في منتصف السبعينات تصل الى الف سرير، لا تتعدى حاليا 240 سريرا، نفس الأمر ينطبق على مستشفى تيط مليل الذي انخفضت طاقته الأيوائية من 400 الى 86 سرير حاليا. وفي مدينة مكناس تراجعت الطاقة الأيوائية المخصصة للمصابين بامراض عقلية من 120 الى 58 سرير.

وحسب بعض المراقبين، فإن انخفاض الطاقة الإيوائية، وفي غياب البدائل والسياسات المتبصرة، لا يمكن أن يؤدي إلا إلى انتهاك حقوق المرضى العقليين.

السكتاوي: معاقبة المسؤولين سيضع حدّا لظاهرة التعذيب في المغرب

قبْل إعلان المغربِ عن وضع أوراق اعتماد البروتوكول الاختياري المتعلق بمناهضة التعذيب لدى الأمم المتحدة، عشيّة انعقاد المنتدى العالمي لحقوق الإنسان أواخر شهر نونبر الماضي، كان وزير العدل والحريات مصطفى الرميد قد أحال نائب وكيل الملك بابتدائية القنيطرة على المفتشية العامة لوزارة العدل والحريات، بداعي رفْضه إجراء خبرة على طلبَة زَعَمُوا تعرّضهم للتعذيب.

فهلْ تعني التحرّكات الأخيرة للمغرب رغْبةً أكيدة في وضعِ حدٍّ للتعذيب، وهو المطلبُ الذي طالَما رفعتْه المنظمات الحقوقية، وجرّ المغربَ إلى المراتب السفلى في مؤشّرات احترام الحقوق الإنسان؟ في هذا الحوار يتحدّث محمد السكتاوي، مدير عامّ فرع منظمة العفو الدولية (أمنيستي) بالمغرب، عن قرارات المغرب الأخيرة فيما يتعلّق بمحاربة التعذيب، وموقف "أمنيستي" إزاءها.

هل تعتقدون أنّ وراء استدعاء نائب وكيل الملك بابتدائية القنيطرة رغبةً من طرف المغرب للقضاء على التعذيب؟

استدعاء نائب وكيل الملك بابتدائية القنيطرة هو تأكيدٌ لما سبق أنْ صدر عن منظمة العفو الدولية من تقارير تشير إلى استمرار التعذيب في المغرب، وأنكرتْه الحكومة عليها، واعتبرته تبخيسا لجهود المملكة في محاربة التعذيب.

وعلى كلّ حالٍ لا بد من الترحيب بأمر وزير العدل بفتح تحقيق مع ممثلِ النيابة العامة بمدينة القنيطرة، وقد سبق أن رحبنا بمنشور وزير العدل الموجّه إلى الوكلاء العامين للملك، والذي حثهم على الاستجابة التلقائية لشكاوى التعذيب وإجراء التحريات اللازمة، وعرض المشتكين من التعذيب على الطب الشرعي للتأكد مما يزعمونه من تعرضهم للتعذيب.

وعلى نفس الدرجة من الترحيب، سبق لنا أن رحّبنا، أيضا، بمنشور المدير العام للأمن الوطني الموجه إلى جميع ولايات الأمن في المغرب، والذي دعاهم فيه إلى تدعيم الإجراءات الوقائية ضد التعذيب وغيره من العقوبات المهينة أو الحاصطة من كرامة الإنسان.

هل ترون أنّ هذه الإجراءات كافية للحدّ من التعذيب؟

هذه الإجراءات رغم إيجابيتها ليست كافية، ولن تعطي الثمار المرجوّة بدون مأسسة الضمانات القانونية الأساسية لحماية حقوق المتهمين، وإقامة آليات صارمة للحدّ من ظاهرة التعذيب، وهذا يقتضي جُملة من الحقوق الواجب أنْ تكون مكفولة للمتهمين.

وتتجلّى هذه الحقوق في ضمان حق المتهم في الوصول إلى المحامي لحظة إيقافه ووضعه رهن تدابير الحراسة النظرية، دون إذن مسبق، وننتظر أن تكون المسطرة الجنائية الجديدة تتضمّن هذا الحقّ.

أيضا، لا بدّ من ضمان حق المتهم في الاتصال بأحد أقاربه فور اعتقاله، وحقه في طلب إجراء الخبرة الطبية في حال ادّعائه تعرّضَه للتعذيب، وإبعاد محاضر الشرطة القضائية المنتزعة تحت الاكراه والتعذيب.

فضلا عن ذلك، لابدّ من اتخاذ إجراءات ملموسة للتحقيق في مزاعم التعذيب، وملاحقة مرتكبيه ومعاقبتهم، دون أن يتسنى لهم الاستفادة من تقادم الدعاوى المرفوعة ضدّهم.

http://www.hespress.com/interviews/248932.html

ولابدّ أيضا من مراجعة الأحكام الجنائية الصادرة عن المحاكم المغربية استنادا فقط على اعترافات انتُزعت تحت التعذيب والاكراه (حالة علي أعراس نموذجا)، ومراجعة قانون مكافحة الإرهاب لسنة 2003 أو تعديله، باعتباره مصدرا لعدد من الانتهاكات، لخُلوّه من الضمانات الأساسية المخولة للمتهم.

ويستدعي القضاء على التعذيب، أيضا، وضع مراكز الاعتقال تحت مراقبة سلطةٍ مستقلة، من خلال آلية لها كامل الصلاحيات لإخضاع جميع أماكن الاحتجاز للتفتيش كما ينص على ذلك البروتوكول الملحق باتفاقية التعذيب الذي يجب على المغرب أن يترجمه إلى آلية وطنية لمراقبة مراكز الاحتجاز، وإذا وصلنا إلى بناء هذه الآلية، فلن تتكرّر حالات التعذيب التي تقع بين الفينة والأخرى.

سبق لوزير العدل والحريات أن قال إنّه سيتعامل بحزم مع كل من يدّعي مزاعم كاذبة بتعرّضه للتعذيب، وعارضتم ذلك، ألا ترون أنّ هناك من سيسعى إلى ضرْب مؤسسة القضاء والأمن، إذا لم تكن هناك ضوابط تؤطّر هذا المجال؟

أولا، وكما أشرت في البداية، لابدّ من ضمانات قانونية، وليس تعليمات وزير العدل، الذي يمثّل السلطة القضائية، وهذا يقتضي الانتقال من قضاء التعليمات إلى قضاء المؤسسات، خاصة أن الدستور المغربي ينص على أنّ القضاء سلطة مستقلة، عكسَ ما كان عليه الأمر في السابق، لذلك لا بد من الخروج من دائرة التعليمات والتوجيهات إلى دائرة مأسسة السلطة القضائية بشكل مستقل، لتمارس صلاحياتها بشكل تام وكامل، ولكن بتوافق مع روح الدستور الذي ينص على أن المواثيق الدولية لحقوق الانسان تكتسي صبغة السُّموّ على القوانين الوطنية.

ثانيا عندما نطبق القانون بالشكل الذي يحترم حقوق المتهمين والمدّعين للتعرّض للتعذيب، ربما سنقلص كثيرا من أيّ ادّعاءات سلبيّة قد يُراد منها فقط تشويه سمعة بعض المسؤولين؛ وعندما يتوفر المغرب على آلية مستقلة ومحايدة يوكَل إليها تفتيش أماكن الاحتجاز، وحينما يصبح من حق المتهم الوصول إلى المحامي لحظة اعتقاله ووضعه رهن الحراسة النظرية، لن نجد من سيدّعي غدا أنه تعرّض للتعذيب.

نحن ما زلنا في مرحلة انتقالية ما دام أن المسطرة الجنائية لم يصادق عليها، لذلك نحن في منظمة العفو الدوليّة نقول لا يجب ترويع وتخويف المواطنين الذين يزعمون أنهم تعرضوا للتعذيب، لأن ذلك قد يحدّ من قدرة الناس من الوصول إلى العدالة وطلب الانصاف، ويساعد، بالتالي، الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون بممارسة سلوكهم الذي لا يتناغم مع احترام حقوق الإنسان.

في مقابل الخطابات الرسمية المعبّرة عن رغبة الدولة في القضاء على التعذيب، ما زلنا نسمع عن وقوع حالاتٍ للتعذيب. كيف تفسّرون هذه المفارقة؟

هناك فعلا مفارقة، ونحن نقول إنّ وضع حدّ للتعذيب يقتضي، فضلا عمّا ذكرناه سلفا، معاقبة المسؤولين عن التعذيب، حينما نرى غدا مسؤولين متورطين في ارتكاب التعذيب، في حال ثبوت ذلك في حقهم، يتعرضون للعقاب، لا أعتقد أننا سنظل مستمرّين في هذا الوضع الرمادي.

ولذلك يجب أن يوجّه صاحب القرار السياسي في المغرب رسالة واضحة وصارمة وحاسمة، مفادها أنه يتعين أن تأمر السلطات، في مطلق الأحوال، بفتح تحقيقات مستقلة ومُحايدة في جميع الحالات، سواء السابقة أو الحالية التي يدّعي أصحابها أنهم تعرّضوا للتعذيب، بحضور الأطباء الشرعيّين وترتيب الإجراءات القانونية لمعاقبة المسؤولين في حقّ المسؤولين المتورطين في التعذيب في حال ثبوت تورّطهم في ذلك، بالفعل أو المشاركة أو التواطؤ.

أعتقد أن هذه هي الخطوة الأولى التي ستفتح أمامنا أبواب مغرب جديد خالٍ من التعذيب، وسنترك هذا الماضي الرديء وراء ظهورنا لنبني مجتمعا طمح إليه المغاربة وهم يبحثون عن أفق تتحقق فيه العدالة والانصاف على قدم المساواة بين جميع المواطنين.

الاتحاد الأوروبي يدعم التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم لقضية الصحراء

عبر الاتحاد الأوروبي، اليوم الثلاثاء، عن دعمه لجميع الأطراف المعنية بقضية الصحراء من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من قبل هذه الأطراف.
وذكر الاتحاد الأوروبي، في إعلانه الختامي، الذي صدر في ختام أشغال الدورة ال12 لمجلس الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، ب''تشبثه بتسوية نزاع الصحراء ودعمه الكامل لجهود الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي على مساعدة الأطراف على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ويحظى بقبول جميع الأطراف المعنية''.
كما شجع ''كافة الأطراف على مواصلة العمل مع المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، قصد التقدم في البحث عن حل من هذا القبيل، مع التحلي بالواقعية وروح التوافق''.
وأعرب الاتحاد الأوروبي، في هذا الاتجاه، عن الأمل في أن تساهم الجهود باتجاه اندماج مغاربي أفضل عن تحقيق تقدم في هذا المجال.
كما أعرب، من جهة أخرى، عن تشبثه باحترام حقوق الإنسان، مذكرا بالالتزامات التي تقع على عاتق كل طرف، معربا، بهذا الصدد، عن ارتياحه إزاء تعزيز ودسترة دور **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في مجال المراقبة والدفاع عن حقوق الإنسان، بما في ذلك في الصحراء من خلال لجانه في العيون والداخلة.
يذكر أن نزاع الصحراء، هو نزاع مصطنع فرض على المغرب من طرف الجزائر. وتطالب ''البوليساريو''، وهي حركة انفصالية تحظى بدعم النظام الجزائري، بإقامة دولة وهمية بالمغرب العربي.
وتعرقل هذه الوضعية كافة جهود المجتمع الدولي لإيجاد حل للنزاع يرتكز على حكم ذاتي متقدم في إطار السيادة المغربية واندماج اقتصادي وأمني إقليمي.

http://www.fesnews.net/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%84-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%84-%D8%B3%D9%8A/

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 الاثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013

تتويج تلميذة من السمارة بجائزة «ناشئة الفكر الحقوقي» لعام 2014

تنظيم فقرات فنية من شعر حساني ومسرح ولوحة فنية ■ استفادوا من ورشة تكوينية حول الآليات الدولية لحماية حقوق الطفل

35915

إعداد : خديجة الرحالي

فازت التلميذة هند أملال، عن الثانوية التأهيلية الأمير مولاي رشيد بالسمارة، بجائزة ناشئة الفكر الحقوقي لعام 2014، التي حلت في نسختها الثانية بالأقاليم الجنوبية الثلاثة، تحت إشراف لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعيون والسمارة، والداخلة، وأوسرد، وطانطان، وكلميم.

وتم تتويج التلميذة (الأحد) الماضي بجماعة فم الواد بإقليم العيون بعد تصدرها المباراة الجهوية النهائية حيث حصلت على 18 نقطة، التي شارك فيها 36 تلميذة وتلميذا، 78 في المائة منهم إناث، بعد مسار تضمن ثلاث مراحل إقصائية على مستوى أكاديميات التعليم والتكوين المعنية.

هذا وفازت التلميذة نادية الزوبير، عن الثانوية التأهيلية للاخديجة بمدينة الداخلة (17,5 نقطة)، بالجائزة الثانية، والتلميذ محمد عبدو، عن الثانوية التأهيلية وادي الساقية الحمراء بالسمارة بالجائزة الثالثة (16 نقطة)، ليحل التلميذ الخراشي حيا، عن الثانوية التأهيلية ابن محمد الراشيدي ببوجدور في الرتبة الرابعة (15 نقطة) والتلميذ محمد البلالي، عن الثانوية التأهيلية القدس بطانطان في الرتبة الخامسة، والتلميذ كيو نور الدين، عن الثانوية التأهيلية الإمام مالك بالداخلة، في الرتبة السادسة.

وبالإضافة إلى تتويج الفائزين، تخلل برنامج حفل التتويج بجائزة ناشئة الفكر الحقوقي التحفيزية، التي تنظم تخليداً لليوم العالمي لحقوق الإنسان والتي سينتقل مشعل تنظيمها إلى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة في السنة المقبلة، أوداء النشيد الخاص بالجائزة، وهو من ألحان الشاعر الحسن الأمير، فضلا عن تنظيم معرض للفنون التشكيلية وفقرات فنية من شعر حساني ومسرح ولوحة فنية، تعبر عن التنوع الثقافي المغربي، كلها من إنجاز أطفال صغار ويافعين تغنوا بحقوق الإنسان فأبدعوا وأمتعوا.

التلميذة هند أملال

كما تضمن برنامج الحفل، الذي حضره رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي ووالي جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء وأعضاء المجالس المنتخبة ومدراء الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين المعنية، وعدد من المسؤولين الجهويين وبعض أعضاء اللجان الجهوية، ووفد منتخبات ومنتخبين من دولة الكامرون، وتوقيع اتفاقيتي شراكة وتعاون بين اللجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان بالداخلة، وأوسرد، والعيون، والسمارة، والأكاديميتين الجهويتين للتربية والتكوين بجهة واد الذهب لكويرة، وجهة العيون بوجدور الساقية الحمراء، على التوالي، تهدف إلى تعزيز نشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها وبالمؤسسات التعليمية التابعة للأكاديمية، وإثراء الفكر حول الديمقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

كما تسعى الاتفاقيتان إلى تطوير وتقوية كفاءات وقدرات مؤطري ومنشطي أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية في مجال التربية على حقوق الإنسان، والتعريف بالحقوق الثقافية، والعمل خاصة على تثمين الثقافة الحسانية من خلال دعم أنشطة وبرامج المركز الجهوي للثقافة الحسانية بالأكاديمية وأندية الثقافة الحسانية بالمؤسسات التعليمية.

يذكر أنه تم بمبادرة من رؤساء اللجان الجهوية الثلاث الاحتفاء بجميع المتأهلين إلى المرحلة النهائية عبر منحهم عدداً من الجوائز والكتب اعترافاً بمؤهلاتهم، وعلى اعتبار فوزهم وتأهلهم عن المرحلة التي شملت كل جهة على حدى، بعد أن استفادوا جميعاً من ورشة تكوينية حول الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان وحقوق الطفل بشكل خاص، في إطار فعاليات جائزة ناشئة الفكر الحقوقي التي تقوم فكرتها، كما عبر عن ذلك رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على مركزية دور الأطفال والشباب في المجتمع وأهمية تفعيل حقهم في المشاركة الكاملة ومركزية المدرسة المغربية في بلورة المشروع الديمقراطي وتوطيده، وفي تطور حقوق الإنسان وتعزيز ثقافتها والنهوض بها بالمؤسسات التعليمية، وكذا المرافعة من أجل اعتماد مقاربة شاملة قائمة على حقوق الإنسان لتعميق إصلاح التعليم والمساهمة في إنجاحه.

مجلس اليزمي يشارك في الدورة الأولى "لقاءات المسؤولية...

المنظمة تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، الأداء الشامل والقيمة المشتركة"

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدورة الأولى من "لقاءات المسؤولية والأداء" المنظمة تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، الأداء الشامل والقيمة المشتركة" وذلك يومي 16 و17 دجنبر 2014 بمدينة الدار البيضاء.

وبحسب المنظمين تهدف هذه اللقاءات، المنعقدة بشراكة بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب وشركة "ديكليك"، إلى "توعية المقاولات وكافة الأطراف المعنية بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولات وتقاسم الممارسات الجيدة وتمكين المقاولات من تملك ثقافة المسؤولية الاجتماعية والقدرة على التوفيق بين متطلبات المردودية والفعالية وبين الالتزام المسؤول تجاه البيئة والمجتمع".

وستشهد الجلسة الافتتاحية للقاء، التي ستجري أطوارها اليوم الثلاثاء بفندق حياة رجنسي بمدينة الدار البيضاء ابتداء من الساعة الخامسة مساء، مشاركة كل من السيدة مريم بنصالح شقرون، رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب، و إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيدة فال ياسين، الممثلة المقيمة للبنك الإفريقي للتنمية، و فيليب فاسور، وزير سابق ومؤسس المنتدى العالمي لمدينة ليل الفرنسية وعدد من رؤساء المقاولات والمسؤولين عن الموارد البشرية وفاعلين في المجال السياسي والمجتمع المدني.

وفضلا عن إلقاء ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لمداخلة في إطار الندوة الافتتاحية التي ستهم موضوع "المسؤولية الاجتماعية رافعة للأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي"، ستقوم نبيلة التبر، مكلفة بمهمة لدى رئيس المجلس بالمشاركة في الجلسة المخصصة لموضوع "مكانة حقوق الإنسان في مقاربة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات".

يذكر أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة كان قد اعتمد في 16 يونيو 2011 "مبادئ توجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان".

وتقوم هذه المبادئ التوجيهية على الاعتراف بالتزامات الدول القائمة باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها؛ دور المؤسسات التجارية (المقاولات) بوصفها هيئات متخصصة من المجتمع تضطلع بمهام متخصصة، ويُطلب منها الامتثال لجميع القوانين المعمول بها وحماية حقوق الإنسان؛ الحاجة إلى مقابلة الحقوق والالتزامات بسبل انتصاف مناسبة وفعالة عندما تُنتهك.

وانطلاقا من الإطار المعياري الدولي والإطار الدستوري والتشريعي الوطني، أطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ سنة 2008 عملية تفكير حول احترام حقوق الإنسان من لدن المقاولات أشرك فيه مختلف الأطراف المعنية. كما أطلق المجلس سنة 2012 حوارا متعدد الأطراف حول حقوق الإنسان بالمقاولة ونظم في هذا الإطار سلسلة من اللقاءات التحضيرية التي أشركت الاتحاد العام لمقاولات المغرب وكل الأطراف المعنية سواء بالقطاع العام أو الخاص والمجتمع المدني.

وفي سياق إعمال توصيات الحوار متعددة الأطراف، أعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان إستراتيجية ترمي إلى رفع توصيات للأطراف المعنية بشأن ملاءمة القوانين والسياسات الوطنية مع المعايير الدولية في مجال المساواة بين الرجال والنساء في الشغل وتقوية حظوظ الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على شغل ومكافحة تشغيل الأطفال وتوفير ظروف عمل كريمة بالإضافة إلى إرساء حوار سنوي متعدد الأطراف حول حقوق الإنسان بالمقاولة في المغرب وكذا تعزيز قدرات الأطراف المعنية (النقابات، الجمعيات المهنية، معاهد التعليم العالي المختصة في التدبير) في مجال احترام حقوق الإنسان بالمقاولة.

http://noonpresse.com/content/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

Les ONG dressent un bilan mitigé de la nouvelle politique migratoire du Maroc

Le Royaume appelé à initier une politique d'accueil respectueuse des droits des personnes

La Journée internationale des migrants sera célébrée demain au Maroc comme partout au monde. Une occasion pour dissiper les malentendus et sensibiliser l'opinion publique à la contribution de ces derniers dans les domaines économique, culturel et social, au profit tant de leur pays d'origine que celui de leur destination. Mais cette journée sert également à évaluer le bilan des politiques de migration et les actions et mesures prises en faveur ou contre ces migrants.

Le Royaume ne fait pas exception à la règle. Un collectif associatif constitué de l'AMDH, de l'Association Afrique culture Maroc, d'Attac/Cadtm Maroc, du Collectif des communautés subsahariennes au Maroc, du Conseil des migrants subsahariens au Maroc, de Chabaka et de Pateras de la vida, a dressé en l'occasion un bilan de la politique migratoire nationale fraîchement initiée qui n'a rien de réjouissant.

En effet, ce collectif estime qu'un an après la mise en œuvre de celle-ci, rein ne semble avoir changé. D'après lui, «le Maroc continue à assurer le rôle de garde-frontière de l'Union européenne, contribuant ainsi aux drames de la mer en acceptant de récupérer les migrants illégalement expulsés par l'Espagne des présides occupés de Sebta et Mellilia. Dans le cadre de ces dispositifs liberticides, il est même en train d'ériger un nouveau mur à sa frontière orientale», a souligné un communiqué du collectif.

Concernant la question de l'asile, le bilan semble également mitigé. Ainsi, et après avoir validé, dans un premier temps, les propositions faites par le HCR, le Maroc peine-t-il encore à concrétiser ses engagements. En effet, le dossier des refugiés est en attente de la reprise de l'activité du Bureau marocain des réfugiés et apatrides. Même évaluation concernant l'opération de régularisation des migrants qui reste, selon le collectif, incomplète et fait craindre le pire, comme en témoignent les récentes déclarations du président du CNDH qui craint qu'elle ne cède la place à des opérations d'expulsions.

L'année écoulée a été riche également, selon le collectif, en actes de violences contre les migrants, allant jusqu'à l'assassinat et reflétant ainsi un climat de racisme exacerbé, notamment dans le Nord du pays, alimenté par les comportements policiers qui poursuivent leurs rafles, leurs déportations d'une région à l'autre et leurs expulsions. «De manière tellement massive par moments, que plusieurs associations caritatives avaient tiré la sonnette d'alarme, n'étant plus à même d'assurer l'accueil d'urgence des centaines de migrants venus frapper à leurs portes », a noté le communiqué.

Face à cette situation, les organisations de migrants et de solidarité demandent à l'Etat marocain de respecter son engagement à œuvrer au respect, sans discrimination, des droits des travailleurs migrants et de leurs familles tels qu'ils sont définis par la Convention du 18 décembre 1990.

Ils exigent également la mise en place d'un dispositif conforme à la Convention de Genève relative aux réfugiés et au droit d'asile ainsi que la suspension des négociations avec l'Union européenne et ses pays membres et l'application de tous les accords migratoires. Ils demandent aussi au gouvernement marocain d'abandonner résolument son approche sécuritaire de la question migratoire et d'opter pour une politique positive d'accueil digne et respectueuse des droits des personnes.

Axe Rabat-Washington : l'année 2014 voit la consolidation d'un partenariat stratégique d'exception

Washington- Les relations séculaires maroco-américaines ont connu une année 2014 riche en réalisations sur la voie d'une ferme volonté affichée au plus haut niveau aussi bien à Rabat qu'à Washington pour renforcer un partenariat d'exception, dans le plein respect des priorités mutuelles et des intérêts vitaux des deux nations, avec en toile de fond une analyse et une compréhension partagées des nouvelles réalités géopolitiques mondiales.

Le climat de confiance, qui marque les rapports entre les deux Nations, notamment dans le cadre institutionnel du Dialogue stratégique, le premier du genre conclu avec un pays du Maghreb, met en avant une relation bilatérale érigée en une plate-forme incontournable, forte d'une vision stratégique qui entend apporter des réponses efficientes aux défis multiples qui menacent la paix et la stabilité régionales, mais également dans le continent africain.

Le caractère stratégique des relations entre le Royaume et les Etats-Unis s'est ainsi déployé en cette année 2014 sous sa forme multidimensionnelle et durable, à travers des visites de très haut niveau, notamment celle du Vice-Président, Joe Biden, à la tête d'une importante délégation US pour prendre part à la 5è édition du Sommet Mondial de l'Entreprenariat (GES Marrakech, 19-21 novembre), intervenue une année jour pour jour après la visite historique de Sa Majesté le Roi Mohammed VI à Washington, dont le point d'orgue fut la rencontre au sommet du Souverain avec le Président Barack Obama.

Les entretiens entre Sa Majesté le Roi et le Vice-président américain ont porté sur le renforcement du partenariat stratégique qui lie les deux pays et qui puise sa force dans ses fondements historiques, son socle de valeurs partagées et sa capacité d'adaptation et de renouvellement.

Lors de son allocution à la cérémonie d'ouverture du GES Marrakech, M. Biden a tenu à rappeler que le Maroc fut la première nation à reconnaître la jeune république des Etats-Unis d'Amérique en 1777, en réitérant la volonté de son pays de consolider davantage le partenariat d'exception l'unissant au Royaume.

La fécondité de ce partenariat s'est également exprimée lors de la visite, en avril dernier à Rabat, du chef de la diplomatie américaine, John Kerry, pour co-présider avec le ministre des Affaires étrangères et de la coopération, Salaheddine Mezouar, la 2è session du Dialogue stratégique.

La tenue de ce cadre novateur des relations bilatérales a été l'occasion pour M. Kerry de "réaffirmer clairement" que "le plan marocain d'autonomie est sérieux, réaliste et crédible" et qu'il représente "une approche à même de satisfaire les aspirations des populations du Sahara à gérer leurs propres affaires dans la paix et la dignité".

Le Secrétaire d'Etat s'est félicité, à cette occasion, "des actions et des initiatives entreprises récemment par le Maroc en vue de continuer à protéger et à promouvoir les droits de l'Homme dans le territoire", en mettant en avant particulièrement "le rôle croissant et important" joué dans ce domaine par le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).

http://www.mapexpress.ma/actualite/opinions-et-debats/axe-rabat-washington-lannee-2014-voit-consolidation-dun-partenariat-strategique-dexception/

Dans un contexte géostratégique plus large, et en droite ligne de la vision exprimée par Sa Majesté le Roi et le Président Obama, en novembre 2013 dans le communiqué conjoint ayant sanctionné leur rencontre à la Maison Blanche, les deux pays ont convenu d'explorer des initiatives conjointes pour promouvoir le développement humain et la stabilité par le biais de la sécurité alimentaire, de l'accès à l'énergie et de la promotion du commerce sur la base de l'Accord de Libre-Echange.

C'est dans cette optique que la Secrétaire US au Commerce, Penny Pritzker, a tenu à affirmer dans un entretien exclusif à la MAP, lors du GES de Marrakech, que le Royaume et les Etats-Unis peuvent "sans nul doute" oeuvrer ensemble dans le but de consolider cette dynamique vertueuse "grâce à la vision de Sa Majesté le Roi de faire du Maroc un hub et un portail vers l'Afrique à même de jouer le rôle de trait d'union entre les différentes parties du Monde et le continent".

"C'est là une démarche importante pour les Etats-Unis, dans la mesure où nous souhaitons une plus grande relation avec les pays africains et le fait d'avoir une relation privilégiée avec le Maroc constitue une incitation certaine pour Rabat et Washington pour mettre en place des partenariats dédiés à cet objectif", a dit la responsable US.

Dans la même veine, la communauté américaine des think tanks estime que l'engagement multidimensionnel du Maroc dans le continent africain, sous l'impulsion de Sa Majesté le Roi, est d'autant plus opportun que le Président Barack Obama a, à maintes reprises, appelé de ses voeux à l'intensification des efforts avec les pays africains pour barrer la route aux groupes extrémistes affiliés à Al-Qaida et les empêcher de s'implanter dans la région sahélo-saharienne.

Sahara: L'UE pour une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable

Bruxelles, 16 déc. 2014 (MAP) - L'Union européenne a encouragé, mardi, toutes les parties concernées par la question du Sahara à parvenir à une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable. Dans sa Déclaration finale sanctionnant les travaux de la 12-ème session du conseil d'association UE-Maroc, l'UE a rappelé son "attachement au règlement du conflit du Sahara et son plein soutien aux efforts du Secrétaire Général des Nations Unies et de son Envoyé Personnel pour aider les parties à parvenir à une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable pour toutes les parties concernées". Elle a, également, encouragé "toutes les parties à continuer de travailler avec l'Envoyé Personnel du Secrétaire Général des Nations Unies en vue de progresser dans la recherche d'une telle solution, en faisant preuve de réalisme et d'un esprit de compromis". L'UE a dans ce sens formé le vœu que les efforts en direction d'une meilleure intégration maghrébine contribueront à des avancées dans ce domaine. Elle a d'autre part exprimé son attachement au respect des droits de l'Homme et rappelé les obligations qui incombent à chaque partie, tout en se félicitant à ce propos du renforcement et de la constitutionnalisation du rôle du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en matière de surveillance et de défense des droits de l'Homme, y compris au Sahara à travers ses commissions à Laayoune et Dakhla. Le conflit du Sahara dit "occidental", rappelle-t-on, est un conflit artificiel imposé au Maroc par l'Algérie. Le Polisario, un mouvement séparatiste soutenu par le pouvoir algérien, revendique la création d'un Etat factice au Maghreb. Cette situation bloque tous les efforts de la communauté internationale pour une solution du conflit basée sur une autonomie avancée dans un cadre souverain marocain et une intégration économique et sécuritaire régionale.

http://www.menara.ma/fr/2014/12/16/1505395-sahara-l%E2%80%99ue-pour-une-solution-politique-juste-durable-et-mutuellement-acceptable.html

الاتحاد الأوروبي يعلن دعمه لجميع الأطراف المعنية بقضية الصحراء المغربية

عبر الاتحاد الأوروبي، اليوم الثلاثاء، عن دعمه لجميع الأطراف المعنية بقضية الصحراء المغربية، من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من قبل هذه الأطراف.

وذكر الاتحاد الأوروبي، في إعلانه الختامي، الذي صدر في ختام أشغال الدورة ال12 لمجلس الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، ب"تشبثه بتسوية نزاع الصحراء ودعمه الكامل لجهود الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي على مساعدة الأطراف على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ويحظى بقبول جميع الأطراف المعنية".

كما شجع "كافة الأطراف على مواصلة العمل مع المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، قصد التقدم في البحث عن حل من هذا القبيل، مع التحلي بالواقعية وروح التوافق".

وأعرب الاتحاد الأوروبي، في هذا الاتجاه، عن الأمل في أن تساهم الجهود باتجاه اندماج مغاربي أفضل عن تحقيق تقدم في هذا المجال.

كما أعرب، من جهة أخرى، عن تشبثه باحترام حقوق الإنسان، مذكرا بالالتزامات التي تقع على عاتق كل طرف، معربا، بهذا الصدد، عن ارتياحه إزاء تعزيز ودسترة دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال المراقبة والدفاع عن حقوق الإنسان، بما في ذلك في الصحراء من خلال لجانه في العيون والداخلة.

يذكر أن نزاع الصحراء، هو نزاع مصطنع فرض على المغرب من طرف الجزائر. وتطالب "البوليساريو"، وهي حركة انفصالية تحظى بدعم النظام الجزائري، بإقامة دولة وهمية بالمغرب العربي.

وتعرقل هذه الوضعية كافة جهود المجتمع الدولي لإيجاد حل للنزاع يرتكز على حكم ذاتي متقدم في إطار السيادة المغربية واندماج اقتصادي وأمني إقليمي.

http://www.chouftv.ma/press/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%AF%D8%B9%D9%85%D9%87-%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%81-15390#.VJFmjivz2_s